

كبار أمراء آل سعود بقبضة "بن سلمان"... ما المتوقع بعد الزلزال الكبير



استيقظ العالم العربي من المحيط إلى الخليج، فجر السبت (7 مارس 2020)، على أنباء واردة من السعودية تتحدث عن اعتقال السلطات الرسمية لكتاب أمراء العائلة الحاكمة، في مشهد أشبه بـ"زلزال" ضرب المملكة، وفق مراقبين.

وكان لافتاً خروج صحيفتي " ولو ستريت جورنال" و"نيويورك تايمز" بخبر اعتقال سلطات آل سعود للأمير أحمد بن عبد العزيز، آخر السديرين السابعة، وأصغر أشقاء الملك سلمان، إلى جانب ولي العهد السابق محمد بن نايف، خاصة أن الرجلين يرتبطان بعلاقات قوية مع المؤسستين العسكرية والأمنية بحكم توليهما سبقاً مناصب حكومية، أبرزها وزارة الداخلية، التي تحكم في مفاسد المملكة كافية.

كما يُنظر إلى الأميرين أحمد وبن نايف على أنهما مرشحان بقوة للعرش وخلافة سلمان بدلاً من نجل الأخير محمد بن سلمان، الذي صعد إلى ولاية العهد صيف عام 2017، وسط استياء داخل العائلة الحاكمة، كما أوردت تقارير غربية.

وكشف بن سلمان عن وجه آخر خلافاً لما ظهر به وقت تنصيبه ولباً للعهد؛ عندما قيل بيد محمد بن نايف، وخر ساجداً نحو قدمه، وبدأ خجولاً متواضعاً أمام ابن عمه، إلا أن المشهد اختلف برمته بعد عامين ونصف العام، إذ قبض عليه الحرس الملكي ووضعه في مخيم صراوي.

وإضافة إلى الأميرين السابقين شملت الاعتقالات الأخيرة، وفق وسائل إعلام دولية، وزير الداخلية الحالي سعود بن نايف، ووالده عبد العزيز بن سعود بن نايف، ونوفاف بن نايف، إضافة إلى نجل الأمير أحمد.

وتفتح الاعتقالات المدوية التي نفذها الحرس الملكي السعودي الباب على مصراعيه لتساؤلات من كل اتجاه حول تداعيات هذا الحدث وما لاته، وماذا يخطط "بن سلمان" تجاه الرجلين القويين، خاصة أن الأول يمضي قدماً غير آبهٍ بموجة الاستباء داخل الأسرة، ويصر على إراحة كل من يعترض طريقه نحو كرسي الحكم.

تهم خطيرة:

ومع التزام سلطات آل سعود الصمت تجاه ما يجري داخل المملكة، اتجهت الأنظار إلى وسائل الإعلام العالمية لمعرفة ما يدور في البلد الذي انتهت سياسة عدوانية منذ تولي الملك سلمان الحكم خلفاً لشقيقه الراحل الملك عبد الله.

"وول ستريت جورنال" نقلت عن مصادر لم تسمها أن الأميرين القويين يواجهان اتهامات بـ"الخيانة العظمى"، مشيرة إلى العقوبة المتوقعة بالسجن مدى الحياة، وقد تصل إلى الإعدام.

ويرى مصدر سعودي، بحسب الوكالة، أن الاعتقالات تمثل "رسالة تحذير" لجميع الأمراء "للكف عن التذمر والانصياع للأوامر"، فضلاً عن الحفاظ على دعم ولي العهد.

أما وكالة "بلومبيرغ" الأمريكية فقد نقلت عن مصدر لم تسمه قوله إن الديوان الملكي السعودي أبلغ العائلة المالكة بنية الأمير أحمد وولي العهد السابق الانقلاب على الملك سلمان، وهو ما أدى إلى اعتقالهما.

بدوره كشف المعارض السعودي محمد القحطاني لـ"ال الخليج أونلاين"، تفاصيل جديدة عن اعتقال أمراء كبار في العائلة الحاكمة، مشيراً إلى وصول معلومات لدى بن سلمان تفيد بوجود دعوات نُقلت من داخل المؤسسة العسكرية من قبل قيادات إلى الأميرين أحمد وبن نايف بصورة تنفيذ انقلاب عسكري.

وقال القحطاني: "كثُر الحديث داخل المؤسسة العسكرية والدعوات التي يتم توجيهها إلى الأمراء الذين تم اعتقالهم، حتى وصلت تلك الدعوات إلى ولد العهد، الذي سارع واعتقل الأميرين أحمد وبن نايف وزوجهما في السجن".

وبعد حديث القحطاني لـ"ال الخليج أونلاين"، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن "اعتقالات جرت في صفوف ضباط بوزارتي الداخلية والدفاع في السعودية"؛ بتهمة محاولة انقلاب في البلاد.

من جانبها ذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية أن قوات الأمن السعودية تنشر الحاجز الأمنية على جمع طرقات العاصمة الرياض؛ خشية وقوع اضطرابات عقب الاعتقالات التي طالت الأمراء.

محاكمات مرتبطة:

يقول المنطق؛ في حال أراد بن سلمان الاستمرار بإبقاء عمه وابن عمه خلف القضبان فإن الحديث في الفترة المقبلة سيدور حول محاكمات مرتبطة للأميرين، لكي يُضفي صبغة قانونية على توقيفهم والتذرع بأن الأمر بات الآن بيد القضاء، بحسب مراقبين للمشهد السعودي.

غير أن المحاكمات التي أجرتها سلطات آل سعود في عهد بن سلمان للمعتقلين الذين رج بهم في السجون طغي عليها الغموض وأحيطت بسرية كاملة، مفتقرة لأدنى معايير النزاهة والعدالة والشفافية، كما وصفتها منظمات حقوقية دولية.

ومن بين تلك الحالات، محكمة المتهمين بقتل الصحفي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده بإسطنبول التركية (أكتوبر 2018)، وتقطيع جثته إرباً إرباً، وإحراقها لاحقاً.

ولم تُعلن النيابة السعودية أسماء الأشخاص الـ11 الذين مثلوا أمام القضاة، ومن الذين حكم عليهم

سلمان مضطراً في ضوء الضغط الدولي بضرورة محاسبة مرتكبي الجريمة.

في الوقت نفسه كان الموضوع سيد الموقف بشأن الثلاثي الكبير المتهم في القضية والمقرب من بن سلمان، وهنا يدور الحديث حول براءة أحمد عسيري (نائب رئيس الاستخبارات سابقاً)، وسعود القحطاني (مستشار سابق بالديوان الملكي)، ومحمد العتيبي (قنصل السعودية في إسطنبول وقت ارتكاب الجريمة).

كما تعيش السعودية، منذ سبتمبر 2017: أي الموجة الأولى من الاعتقالات التي استهدفت الدعاة والعلماء مروراً بالقبض على الأمراء والوزراء ورجال الأعمال (نوفمبر 2017)، ووصولاً إلى اعتقال الناشطات ومعتقلي الرأي وحرية التعبير (مايو 2018)، على وقع محاكمات وجلسات لا يُعرف موعد انعقادها ونائجها سوى القليلين.

وطالت الاعتقالات شخصيات عربية من بينها قيادات في حماس، أبرزها ممثلها في المملكة محمد صالح الخضرى ونجله هانى، حيث يحاكمان إلى جانب آخرين بتهمة دعم المقاومة الفلسطينية والسعى في الأعمال الخيرية، بحسب حساب "معتقلي الرأى" المهمت بشؤون المعتقلين في المملكة، وذلك بعد توقيف دام نحو عام بلا أي أساس قانوني وبعيداً عن أي اتهام رسمي.

إيصال رسالة واضحة مفادها أن السجن مصير كل من ينتقد السلطة الحالية ورجلها القوي محمد بن سلمان. للمعتقلين والغاية من عقدها، وسط إجماع من المحللين والخبراء على أن الرسالة الأبرز من وراء ذلك بوليسياً يثير تساؤلات حول مدى صحة الاتهامات الموجهة في السعودية مشهداً بوليسياً يثير تساؤلات حول مدى صحة الاتهامات الموجهة

ما المتوقع؟:

وفرضت كل الأحداث التي طفت على السطح بعهد بن سلمان على الأخير التعامل بقوة وـ"الضرب بيد من حديد" وإزاحة كل من ينتقده، وتغييب أي معارض له خلف القضبان.

ومع الثمن الباهظ الذي يدفعه بن سلمان فإن ولي العهد الشاب لن يخرج عن الطريق الذي رسمه باستخدام القوة وتطويق القضاء لأجل استمراره "مهما كلف الأمر من ثمن"، وهو ما يترتب عليه ضمنياً إبقاء وزيري

الداخلية السابقين رهن الاعتقال والحكم عليهم بالسجن لفترة طويلة.

كما أن ذلك قد يعني أن الأميرين لن يطلق سراحهما، وقد لا يخرجان من السجن إلا إلى القبر، مثلما فعل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي قاد انقلاباً عسكرياً، صيف عام 2013، عندما كان وزيراً للدفاع، على محمد مرسي، أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تاريخ البلاد.

وزج السيسي بـ”مرسي” في السجن واستخدم القضاء لمحاكمته بجملة من الاتهامات قالت منظمات حقوقية دولية إنها ”زائفه“، واستمرت سنوات، قبل أن يتوفى داخل قاعة المحكمة بعد سلسلة طويلة من الإهمال الطبي وعدم السماح لأقاربه ومحاميه بالالتقاء به، رغم حديث الرئيس الراحل عن خطر جدي يهدد حياته.